CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

المسودة صفر

المسوّغ المنطقي

من المسلم به أن تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

ومن الواضح أن أوجه عدم المساواة بين النظم الغذائية والنظم ذات الصلة تؤثر على الأمن الغذائي وعلى النتائج التغذوية. وتشكل المستويات العالية من التركيز في إنتاج الأغذية، وتركيز الشركات في تجارة الأغذية، وتحويلها وتوزيعها، والتوزيع غير العادل للأصول الزراعية والحصول على الموارد الطبيعية والتمويل، اتجاهات تؤدي إلى إدامة أوجه عدم المساواة وتعميقها بين مختلف الجهات الفاعلة في نظم الزراعة والأغذية.

وتؤدي أوجه عدم المساواة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية إلى تقليل فرص الحياة ونوعيتها، وخفض الإنتاجية، وإدامة الفقر، وإعاقة النمو الاقتصادي، وتميل إلى الحرمان والاستبعاد المنهجيين لمجموعات معينة هي النساء، والعاملين في المزارع، والعمال غير النظاميين، والمهاجرون، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة والذين يعانون من الأمراض المزمنة والمسنّون والشباب. وكثيرًا ما تتفاقم مصادر الحرمان المتعددة، مما يؤدي إلى تفاقم التهميش والإقصاء.

وتستمر هذه الحلقة المفرغة، إذ يؤدي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة من خلال الفرص الضائعة في قطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم والتوظيف.

ويمكن أن تُبطئ الفوارق المستمرة بين البلدان والفئات الاجتماعية الضعيفة وغيرها من الفئات الاجتماعية النمو، وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الهجرة، مع ما ينجم عن ذلك من تبعات سلبية على الأمن الغذائي والتغذية والإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي، في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل.

وتماشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تدعو إلى "عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفًا"، يُنظر إلى التوصيات التالية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن السياسات على أنها وثيقة مركّزة وموجّهة نحو العمل تقدم إرشادات بشأن وضع وتعزيز السياسات التي تركز بشكل واضح على الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة دوافعها المنهجية من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وينبغي، لدى العمل على تحقيق هذا الهدف، الإقرار بأهمية الإجراءات التأسيسية التي تعالج الدوافع الكامنة وراء أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في إطار نهج قائم على الحقوق، والحاجة إلى مراعاة السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

واستنادًا إلى الفهم المتمثل في أن جميع أصحاب المصلحة يتشاطرون مسؤولية الحد من أوجه عدم المساواة في النظم الزراعية والغذائية، تتوجه هذه التوصيات بشأن السياسات إلى الحكومات (الوزارات المعنية، والسلطات والمؤسسات الوطنية

والإقليمية والمحلية)، والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على الصعيد العالمي، والقطاع الخاص (بما في ذلك الكيانات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني.

وهذه التوصيات بشأن السياسات هي توصيات طوعية وغير ملزمة. وينبغي تطبيقها بشكل متسق مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي. وهي تعتمد على الصكوك الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي وتُكمّلها، وتسترشد بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن "الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية".

ألف- معالجة أوجه عدم المساواة داخل النظم الغذائية

الحصول على الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق

1- تشجيع حقوق الحيازة المتساوية وحصول الجميع على الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والموارد المائية وغيرها من موارد الإنتاج الغذائي، النساء والرجال والشباب والشعوب الأصلية والضعفاء والمهمشين تقليديًا في السياق الوطني، وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والأطر الأخرى ذات الصلة؛ (*حقوق الحيازة*)

2- ووضع سياسات تعزز تحقيق بيئة أكثر تمكينًا للفئات الضعيفة والمهمشة ودعمها من أجل تحسين وصول هذه الفئات إلى أسواق الأراضي والمدخلات والخدمات والمياه مع التخفيف من تركيز الموارد؛ (*الحصول على الموارد*)

3- وزيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات الضعيفة والمهمشة على الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز التعاونيات والجمعيات والشبكات وغيرها من المنظمات التي يمكنها توسيع قدرتها التفاوضية ومشاركتها في سلاسل القيمة، مع إعطاء الأولوية للأغذية المغذية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية؛ (*الوصول إلى الأسواق*)

4- وتعزيز برامج المشتريات العامة للمؤسسات العامة والمساعدات الغذائية والتغذية المدرسية وتنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية للمزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة. (*المشتريات العامة*)

المؤسسات والشراكات

5- تسهيل أشكال التنظيم النظامية وغير النظامية للفئات المحرومة وبناء مؤسسات وشراكات شاملة لتعزيز عملها الجماعي ومشاركتها في عمليات صنع القرار من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من المشاركة بشكل فاعل في تحديد معالم النظم الغذائية؛ (*المشاركة والتمثيل*)

6- وتشجيع استراتيجيات وسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية وتعزيزها وتنفيذها لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيزه،[1] مع الإقرار بدورها في توفير فرص العمل اللائق، خاصة للفئات الأكثر حرمانًا، وفي القضاء على الفقر؛ (*الاقتصاد الاجتماعي والتضامني*)

[1] تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متاح في القرار الثاني، مؤتمر العمل الدولي – الدورة 110، 2022. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية أيضًا في القرار: UNGA 77/281.

7- وتوطيد التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك التعاون بين الشمال والجنوب لتحسين إنتاجية الفئات المحرومة وقدرتها على الانخراط في جميع الأسواق. (*التعاون من أجل التنمية*)

الاستثمارات في سلاسل الإمداد وفي المناطق المحرومة

8- زيادة الاستثمارات في نُهج سلاسل القيمة الشاملة، وحماية حقوق العمال، والتخزين المراعي للإنصاف، وتجهيز الأغذية وتوزيعها للحد من أوجه عدم المساواة في سلاسل الإمدادات الغذائية؛ (*سلاسل القيمة الشاملة*)

9- وزيادة الاستثمارات المسؤولة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد وفي المناطق المحرومة من خلال اعتماد نهج إقليمية وتعزيز التجارة الإقليمية والمحلية وروابط السوق؛ (*تحسين الربط*)

10- وخلق الفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة والفئات الضعيفة والمهمشة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال الائتمانات والمدخرات والتأمين؛ (*الحصول على التمويل*)

11- والاستثمار في نظم معلومات شاملة عبر النظم الزراعية والغذائية، مع الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية – مثل خدمات معلومات أسعار السوق، والتنبؤ بالطقس والإرشاد القائم على الفيديو – لتمكين جميع أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة والمساعدة في التغلب على عدم التماثل في الحصول على المعلومات؛ (*الحصول على المعلومات*)

12- وتشجيع الاستثمارات المسؤولة لدعم نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة التي تساهم في الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية أكثر استدامةً وقدرةً على الصمود وشمولًا، مع الإقرار أيضًا بدورها في تيسير الوصول العادل إلى أنماط غذائية صحية؛ (*لنهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة*)

13- وزيادة الاستثمارات في البحث والإرشاد والابتكار والمساعدة الفنية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين الروابط بين الأسواق المؤسسية والفئات المحرومة، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة. (*عمليات بحث وإرشاد شاملة*)

بيئات الأغذية بما في ذلك التجهيز والبيع بالتجزئة والتجارة

14- التخطيط الاستباقي لبيئات الأغذية في مناطق النمو الديموغرافي السريع لضمان انتفاع جميع السكان، ولا سيما الشرائح الأكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بفرص متساوية للحصول على أغذية كافية ميسورة الكلفة وآمنة ومغذية. واعتمادًا على السياق المحدد، قد يشمل ذلك التوسيم وتقييد تسويق الأغذية غير الصحية؛ (*بيئات الأغذية الصحية*)

15- وحماية الحقوق والإقرار بدور البائعين غير النظاميين في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذوي للسكان ووضع أدوات التخطيط والسياسات التي تعزز قدرتهم على بيع أغذية صحية ومغذية وآمنة؛ (*البائعون غير النظاميون*)

16- وتأمين فرص أفضل لحصول الفئات المحرومة على المعرفة والابتكار (على سبيل المثال من خلال التدريب وبناء القدرات) والأسواق والخدمات المالية والخدمات اللوجستية (مثل التخزين والتجهيز والتعبئة والنقل) وغيرها من

الخدمات المهمة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية؛ (*الفاقد والمهدر من الأغذية*)

17- ووضع البرامج والشراكات وتعزيزها، مثل بنوك الطعام الحكومية أو المجتمعية أو المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمطابخ الشعبية التي تعزز استعادة الأغذية المناسبة للاستهلاك البشري وإعادة توزيعها من أجل تعزيز وصول المجموعات المحرومة إلى أغذية صحية. (*استعادة الأغذية وإعادة توزيعها*)

باء- معالجة أوجه عدم المساواة في النظم ذات الصلة

الوصول إلى الخدمات والموارد التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية

18- تعزيز حصول الجميع على الخدمات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية والتحصين والتثقيف التغذوي والإسكان والصرف الصحي ومياه الشرب الآمنة؛ (*حصول الجميع على الخدمات*)

19- وتعزيز حصول الجميع على الحماية الاجتماعية كدعم مباشر للأمن الغذائي والتغذية بين الفئات الأضعف. وينطوي ذلك على تحليل العوائق المحددة التي تحول دون الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية وتعزيز مشاركة المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة في تصميم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها؛ (*الحماية الاجتماعية*)

20- وتعزيز حصول الجميع على العمل اللائق في النظم الزراعية والغذائية من خلال تعزيز الأطر التنظيمية وإنفاذ القوانين والأنظمة في الممارسة العملية؛ (*العمل اللائق*)

21- والاستفادة من الحيز الضريبي، بما في ذلك من خلال الضرائب التصاعدية، لتحديد أولويات الخدمات العامة الأساسية واستخدام الموارد المتاحة لدعم الأشخاص الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. (*الحيز الضريبي*)

التجارة والاستثمارات وإدارة الديون المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

22- دمج التركيز على الإنصاف في التجارة والاستثمار وإدارة الديون المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال معالجة التفاوتات القائمة من حيث الفرص والثروة وسلطة صنع القرار داخل عملية حوكمة النظم الغذائية؛ (*التركيز على الإنصاف*)

23- وتعزيز الشفافية المتزايدة في عملية التفاوض بشأن اتفاقات التجارة والاستثمارات المتعددة الأطراف لتعزيز إمكانية حصول الجميع على أنماط غذائية صحية وبيئات غذائية صحية، مع إسناد الأولوية أيضًا لاحتياجات الفئات الأكثر تضررًا؛ (*الشفافية*)

24- وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وغير التمييزي، والمفتوح، والعادل، والشامل، والمنصف، والشفاف، والذي تكون منظمة التجارة العالمية موجودةً في جوهره؛ (*التجارة المتعددة الأطراف القائمة على القواعد*)

25- وتقييم القيود المفروضة على الأمن الغذائي والتغذية المرتبطة بالديْن الوطني واتخاذ التدابير المناسبة لإعادة هيكلته أو مبادلته أو إلغائه؛ (*تخفيف عبء الديون*)

26- ومواصلة الجهود الرامية إلى خفض الدعم الزراعي الذي يؤثر سلبًا على الإنتاج وأسعار المواد الغذائية والتغذية والتجارة والبيئة. (*الإعانات*)

جيم- معالجة الدوافع الاجتماعية والسياساتية وغيرها من دوافع عدم المساواة

الدوافع النظمية لعدم المساواة

27- الاستفادة من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها) لمعالجة الدوافع النظمية لأوجه عدم المساواة من خلال تعزيز إدراج الفئات المهمشة في عملية رسم السياسات والممارسات؛ (*هدف التنمية المستدامة 10*)

28- وتعزيز التركيز القوي على الحد من أوجه عدم المساواة داخل المنتديات المشتركة بين الوزارات والمنتديات الدولية بشأن الأمن الغذائي والتغذية لتعزيز اتساق السياسات والتنسيق عبر قطاعات مثل الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والصحة والاقتصاد والشؤون المالية والتجارة؛ (*النهج المتعدد القطاعات*)

29- وتحديد حالات التضارب في المصالح وإدارتها، بما في ذلك في مجال البحوث، من خلال وضع وتعزيز الضمانات ضد اختلال توازن القوى في النظم الزراعية والغذائية، وغيرها من الضمانات لإعطاء الأولوية للمصالح العامة وتعزيز صنع القرار التشاركي؛ (*تضارب المصالح*)

30- وزيادة الاستثمارات المسؤولة والمراعية للإنصاف والتي تعزز إمكانات البلدان النامية من خلال أدوات التمويل المناسبة، مثل التمويل المناخي، والتمويل المختلط، والتأمين ضد المخاطر السيادية، وصناديق الخسائر والأضرار؛ (*تمويل التنمية*)

31- ووضع وتعزيز السياسات التي تولي اهتمامًا خاصًا لعبء الرعاية غير المتساوي الذي تتحمله المرأة والمسؤوليات المنزلية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير تدابير للتوفيق بين العمل المأجور وأعمال الرعاية غير المأجورة، مثل ترتيبات العمل المرنة للنساء والرجال وتوفير رعاية الأطفال العالية الجودة والمتاحة والميسورة الكلفة والشاملة. (*المساواة بين الجنسين*)

الأزمات المناخية والإيكولوجية والسياسية والاقتصادية والإجراءات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية

32- إعطاء الأولوية للسكان الذين تتعرض سبل عيشهم وسلامتهم للتهديد بسبب تغير المناخ والنزاعات والأزمات العالمية المعاصرة الأخرى من خلال سياسات محددة الأهداف وتخصيص الموارد، بما في ذلك عن طريق زيادة الدخل وتكييفه وتنويعه وزيادة الوصول إلى نظم الإنذار المبكر، والإجراءات الاستباقية، وخدمات إدارة مخاطر المناخ؛ (*حماية سبل العيش*)

33- وتشجيع مشاركة السكان الأكثر تضررًا في عملية صنع القرار بشأن العمل المناخي؛ (*المشاركة في العمل المناخي*)

34- ومعالجة الدوافع المتعددة لعدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية من خلال العمل في مختلف السياقات الهشة ومحور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ (*الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام*)

35- وتعزيز آليات التمويل لدعم التحول نحو نظم غذائية أكثر إنصافًا وقدرةً على الصمود في وجه تغير المناخ. (*آليات التمويل*)

دال- تعزيز نظم البيانات والمعرفة لتحسين فهم الإنصاف ورصده في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية

جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها

36- إسناد الأولوية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها في المناطق التي يكون فيها توافر البيانات الحالية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية ضعيفًا، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى الموارد والبنية التحتية والإلمام بالبيانات والمهارات، من أجل توجيه عملية صنع القرار المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية؛ (*بناء القدرات في مجال بيانات الأمن الغذائي والتغذية*)

37- وتحديد الفجوات في البيانات وسدها من خلال الاستثمار في جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها بهدف تقييم المجموعات التي لديها أسوأ النتائج في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في سياقات مختلفة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة تاريخيًا والمناطق المحرومة؛ (*سد الفجوات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية*)

38- وجمع البيانات وتبادلها من أجل رصد اتجاهات سوق النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك تركيز السوق؛ (*بيانات اتجاهات السوق*)

39- وتشجيع أطر الحوكمة المبتكرة والشاملة لبيانات الأمن الغذائي والتغذية التي تحقق التوازن الصحيح بين الوصول والمشاركة والحماية، بموازاة تسهيل الوصول العادل إلى فوائد البيانات. (*حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية*)

البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

40- زيادة الاستثمارات في بحوث النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك مؤشرات ومقاييس الأمن الغذائي والتغذية التي تسهّل إعداد التقارير الموحدة عالميًا، مع التركيز على أوجه عدم المساواة في نتائج الأمن الغذائي والتغذية وتصميمها خصيصًا للفئات والمناطق الأكثر تهميشًا؛ (*بحوث مراعية للإنصاف*)

41- وتعزيز إعداد واستخدام البحوث التي تركز على الدوافع النظمية لأوجه عدم المساواة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للبحوث التي تجري في البلدان النامية والتي تجريها هذه البلدان، بما في ذلك البحوث النوعية، والعمل مع الجامعات المحلية ومؤسسات المعرفة المحلية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا المعارف المتنوعة، مثل تلك الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية. (*معارف متنوعة*)